ألمانيا قادت معارضي رفع الحظر خوفاً من استغلال موسكو وطهران للقرار

سوريا: «الأوروبي» يدير ظهره لفرنسا وبريطانيا.. ويمنع السلاح عن المعارضة

ميركل: حلفاء الأسد قد يضاعفون إمداده بالسلاح إذا رفعنا قيودنا

هولاند: لن نيأس ونأمل في تبني «الاتحاد» حلاً مشتركاً بحلول نهاية مايو المقبل

معارضون للنظام خلال معارك سابقة

هولاند وكاميرون تبنيا بلداهما الدعوة لرفع الحظر عن تسليح المعارضة

عواصم - «وكالات»: رفضت حكومات دول الاتحاد الأوروبي امس الاول مساعي فرنسا وبريطانيا لرفع الحظر الذي يفرضه الاتحاد على إمداد المعارضة السورية بالسلاح وعبرت عن الخوف من أن يؤدي ذلك إلى إشعال سباق تسلح وتقويض الاستقرار في المنطقة.

وقال دبلوماسيون إن فرنسا وبريطانيا لم تحظيا بتاييد يذكر لاقتراحهما بتخفيف الحظر خلال قمة للاتحاد الأوروبي في بروكسل ولكنهما طلبتا من وزراء الخارجية النظر في هذه القضية مجددا الاسبوع المقبل.

وحث الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند بتاييد من رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون على رفع الحظر قائلا إن اوروبا لا يمكنها السماح بقتل الشعب السوري.

ووقفت الدول الغربية موقف المتفرج في الغالب اثناء الانتفاضة المناوئة للرئيس السوري بشار الأسد والتي دخلت عامها الثالث واودت بحياة 70 الف سوري وفقا لتقديرات الأمم المتحدة.

وقالت المستشارة الالمانية انجيلا ميركل وهي من اشد المعارضين لرفع حظر السلاح إن هناك احتمال بان تزيد روسيا وإيران حليفتا الأسد من إمدادات الأسلحة لحكومته إذا رفع الاتحاد الأوروبي قيوده.

وذكرت خلال مؤتمر صحافي في بروكسل ان مجرد رغبة بريطانيا وفرنسا الآن في رفع الحظر لا تعني أن الدول الأعضاء الخمس والعشرين الأخرى في الاتحاد يجب أن تحذو حذوهما. وأضافت «ان تسير الأمور على هذا النحو.»

وتابعت «أشار آخرون ولأسباب مقنعة للغاية في رأيي... إلى حقيقة أن إيران وروسيا أيضا تنتظران مجرد إشارة لتصدير الأسلحة وكذا ضرورة الأخذ في الاعتبار الوضع الهش في لبنان وما يعنيه تسليح حزب الله.»

واستشهد مسؤولون ألمان بما حدث في شمال إفريقيا حيث ساعدت الأسلحة المهربة من ليبيا في تسليح الإسلاميين في مالي.

وقال رئيس المجلس الأوروبي هيرمان فان رومبوي إن زعماء الاتحاد طلبوا من وزراء خارجيتهم النظر في هذه القضية «باعتبارها مسالة ذات اولوية» خلال اجتماع يعقد في دبلن يومي 22 و23 مارس الجاري.

وأشار هولاند إلى حصوله على ضمانات من المعارضة السورية بألا تصل أي أسلحة نقدم إليهم إلى الأيدي الخطأ.

كاميرون: يجب ممارسة الضغط للقيام بعملية انتقالية في سوريا

وقال «سابذل قصارى جهدي كي يتبنى الاتحاد حلا مشتركا... بحلول نهاية مايو على اقصى تقدير.»

ويقول مسؤولون فرنسيون إن باريس تفضل استخدام رفع الحظر كورقة لممارسة الضغط السياسي على الأسد بدلا من الإمداد الفعلي بالسلاح. ولم تذكر بريطانيا ايضا أنها تعتزم تسليح المعارضين.

وأعادت فرنسا وبريطانيا فتح القضية السورية بعد أيام من توصل دول الاتحاد الأوروبي بصعوبة إلى حل وسط لتخفيف الحظر بالسماح بتقديم مساعدات غير ممينة للمعارضة مثل المركبات المصفحة والمساعدة الفنية.

وقال مسؤول بوزارة الخارجية الفرنسية إن أي تعديلات على حظر الأسلحة ستكون تدريجية ومن المرجح ألا يتم تطبيقها إلا بعد انتهاء فترة العقوبات الحالية التي يفرضها الاتحاد الأوروبي على سوريا في نهاية مايو أيار.

وأضاف جاستن فيس اثناء المنتدى السنوي لصندوق مارشال في بروكسل «ان تطبق على الفور. قد يستغرق الأمر أسابيع قليلة للاتفاق عليها وربما يتم تطبيقها في نهاية مايو.»

وقال كاميرون إنه يجب ممارسة الضغط للقيام بعملية انتقالية في سوريا.

وأضاف «في ظل الوضع القائم اليوم لا يمكنني القول إن بريطانيا تود فعليا إمداد جماعات المعارضة بالسلاح.»

وأضاف «ما نريد القيام به هو العمل معهم والسعي للتاكد من انهم يفعلون الصواب، وبالمساعدة الفنية نستطيع القيام بذلك.»

ويأتي حظر السلاح في إطار مجموعة من العقوبات التي فرضها الاتحاد الأوروبي على سوريا ويتم تجديدها كل ثلاثة أشهر. وتنتهي فترة التمديد التي تم الاتفاق عليها الشهر الماضي في أول يونيو حزيران. وينتهي تطبيق الحظر وسائر العقوبات مالم يكن هناك إجماع على تجديدها أو تعديلها.

ورغم استبعاد توصل الاتحاد الأوروبي لاتفاق بشأن الإلغاء الكامل للحظر فقد يكون هناك مجال للتوصل إلى حل وسط ربما بتوسيع نطاق المساعدات التي يمكن لحكومات دول الاتحاد تقديمها للمعارضة.

ولمحت فرنسا وبريطانيا إلى أنهما قد ينصرفان وحدهما ما لم يتوصل الاتحاد الأوروبي إلى اتفاق.

وقال مسؤول كبير في الاتحاد «قد تكون هناك دولتان تريدان ذلك ولكن الغالبية العظمى لا تريده ورفع الحظر يستلزم أن يكون هناك إجماع.»

وأضاف «ليست ألمانيا وحدها التي تشعر بالقلق بل كذلك السويد وأسبانيا والنمسا وغيرها.»

وقال المستشار النمساوي فيرنر فايمان لهيئة الإذاعة النمساوية «أعارض إمدادات الأسلحة بغض النظر عمن يقدمها ولمن يقدمها».

ميدانيا قصفت قوات النظام السوري ليلا مناطق بريف دمشق، في جمعة وثقت فيها لجان التنسيق المحلية سقوط 144 قتيلا في سوريا. وتواصلت الاشتباكات بين القوات النظامية والجيش السوري الحر، بمناطق عدة في مستهل العام الثالث للثورة السورية، بالتزامن مع مظاهرات تحت شعار «عامان من الكفاح ... ونصر ثورتنا قد لاح».

وسقط معظم القتلى في دمشق وريفها وحمص، حيث قامت قوات النظام بقصف ليلي على مناطق زملكا وعربين وحرستا بالريف الدمشقي، كما شهدت أطراف المليحق الجنوبي في دمشق اشتباكات عنيفة بين الجيشين الحر والنظامي.

كما افادت تقارير صحافية بوقوع سلسلة من الغارات والهجمات الصاروخية على مدن مختلفة في الغوطة الشرقية بريف دمشق، بينها دوما وسقبا، أوقعت عددا من القتلى والجرحى.

من جهتها قالت شبكة شام إن ستة أشخاص قتلوا في حي القابون بدمشق كما اندلعت حرائق في ميدان عدة من الحي نتيجة قيام قوات النظام بقصف المنطقة.

وفي حين خرجت مظاهرات في عدة مدن سورية الجمعة تحت شعار «عامان من الكفاح... ونصر ثورتنا قد لاح»، اندلعت اشتباكات في حي جوبر شرقي دمشق على مقربة من ساحة العباسيين، وكذلك في محيط مخيم اليرموك للاجئين الفلسطينيين جنوبي العاصمة، وقال أحد الناشطين إن نحو مائة قذيفة سقطت الجمعة على حي الحجر الأسود الذي يتعرض وأحياء أخرى جنوبي دمشق منذ شهور للقصف يوميا.

في غضون ذلك تدور اشتباكات في مدينة داريا غرب دمشق، التي تحاول القوات النظامية منذ ما يزيد عن ثلاثة أشهر استعادتها، في حين أكدت شبكة شام من جهتها حدوث اشتباكات عند الجهة الغربية للمدينة منذ صباح الجمعة.

من جانب آخر، ذكرت تقارير صحافية في الرقة بوقوع اشتباكات بين الجيشين النظامي والحر في محيط الفرقة 17 في مدينة الرقة.

وقد وقعت اشتباكات بين الجيشين النظامي والحر فجر الامس في أحياء صلاح الدين وسيف الدولة والإذاعة في حلب.

وفي حماة بوسط البلاد قصفت قوات الأسد بالطائرات مدينتي كرناز وكفر زيتا، وأوقعت عددا من القتلى والجرحى.

ويواصل الجيش السوري تشديد مقاربته الأمنية والعسكرية في مواجهة الثوار، حيث أفاد المركز الإعلامي السوري بأن القوات النظامية أطلقت الجمعة خمسة صواريخ سكود باتجاه شمالي البلاد.

وفي مدينة حمص اندلع قتال عنيف في حي الخالدية المحاصر، وتعرضت أحياء أخرى بينها بابا عمرو والقرابيص لقصف مدفعي، حسب ناشطين. وبدور أيضا قتال على أطراف حي بابا عمرو الذي سيطر عليه الثوار مؤخرا.

ووفقا لناشطين، تعرضت أحياء في دير الزور ودرعا البلد لقصف بالراجمات والمدافع بينما تحدثت شبكة شام عن قتال في محيط بلدة حتيش بإدلب حيث يسعى الثوار إلى قطع الإمداد عن معسكري الحامدية ووادي الضيف.

وتشهد سوريا منذ 15 مارس 2011 ثورة شعبية للمطالبة بسقوط نظام الرئيس بشار الأسد تحولت إلى مواجهات مسلحة يقول المعارضون إنها كانت اضطرارية للدفاع عن النفس في مواجهة حملات التنكيل العنيفة للنظام التي تسببت بمقتل أكثر من سبعين الف شخص في العامين الماضيين، حسب الأمم المتحدة.

144 قتيلاً وقصف ليلي في ذكرى الثورة

دشن فعاليات العصيان المدني الشامل في محافظات الجنوب

اليمن: «الحراك» يصعد تحركاته الرافضة للحوار الوطني

صنعاء - «وكالات»: صعدت قوى الحراك الجنوبي المنادي بانفصال جنوبي اليمن عن شماليه من خطوات رفض المشاركة في مؤتمر الحوار الوطني الشامل المزمع تدشينه غدا الاثنين، وسط مخاوف من اندلاع أعمال عنف في ظل استمرار المواجهات المتجددة في الجنوب بين القوات الحكومية وناشطين في الحراك.

وقال أمين سر المجلس الأعلى للحراك الجنوبي السلمي فؤاد راشد إن الحراك الجنوبي قرر التصعيد بتدشين فعاليات العصيان المدني الشامل امس ويستمر حتى يوم الاثنين بمختلف محافظات الجنوب وتتخلله مظاهرات مليونية تحت شعار «القرار قرارنا» بمدينتي عدن والمكلا رفضا لمؤتمر الحوار اليمني.

وأكد راشد أن الحراك اتخذ موقفا واضحا من الحوار ودعا الأمم المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي -وهما الجهتان الراعيتان لاتفاق انتقال السلطة والحوار- لوضع آليات سليمة لحل القضية الجنوبية من خلال تقديم مبادرة خليجية جديدة تتيح حوارا متكافئا وندياً بين الشمال والجنوب. وأشار إلى أن جميع مكونات الحراك ترى أنه لا حل ولا استقرار في المنطقة إلا باستعادة دولة جمهورية اليمن الديمقراطية وهي الدولة التي دخلت في وحدة العام ١٩٩٠ مع الشطر الشمالي الجمهورية العربية اليمنية «سابقا». ويخشى سياسيون من أن يؤدي هذا التصعيد إلى اندلاع اعمال عنف واسعة في ظل استمرار المواجهات المتجددة في المحافظات الجنوبية بين القوات الحكومية وناشطين في الحراك الجنوبي والتي أسفرت منذ 21 فبراير وحتى الآن عن سقوط 12 قتيلا وعشرات الجرحى معظمهم من نشطاء الحراك. واعتبر رئيس دائرة شؤون السلطة المحلية ومنظمات المجتمع المدني بمكتب رئاسة الجمهورية الدكتور عبد الله العليمي دعوة الحراك للتصعيد بانها محاولة للتشويش على عملية الحوار الوطني، وانه يأتي خارج إطار ممارسة التعبير السلمي عن رفض المشاركة بالحوار.

وقال العليمي «نحن نرحب بأي تصعيد إذا كان يمارس عملا مدنيا حضاريا سلميا ونعتبره إضافة نوعية، لكن من المؤسف أن ما تشهده محافظات الجنوب من تحضيرات للتصعيد يخرج عن إطار السلمية».

وأضاف «لدينا معلومات بأن هناك توزيعا للأسلحة والذخائر في حضرموت لمن يريدون فرض عصيان مدني بالقوة وما زال لدينا أمل أن قيادات فصائل الحراك التي لا تريد الدخول في الحوار أن تمارس معارضتها بطريقة سلمية ومدنية».

ويعتقد محللون بوجود مؤشرات لتصاعد العنف بالجنوب مع بدء العد التنازلي لانعقاد مؤتمر الحوار الوطني الذي سيجمع 565 مندوبا يمثلون الأحزاب السياسية والمحافظات الجنوبية وجماعة الحوثيين في الشمال، إضافة إلى ممثلين عن المجتمع المدني. ويتوقع الباحث والمحلل السياسي عبد الناصر المودع أن تسعى القوى الانفصالية للتصعيد بهدف إفشال الحوار «على اعتبار أن ذلك أحد أهدافها لتأكيد السيطرة على الشارع الجنوبي وأن من سيمثل القضية الجنوبية في الحوار ليس له اي سيطرة فعلية على الأرض».

وأوضح أن «قوى الحراك الانفصالي تريد أن تبرهن من خلال التصعيد على أن قضية الجنوب بدون حلها عبر الانفصال ستكون قضية حية وهي تسعى لحرف الأنظار الإعلامية عن مؤتمر الحوار إذا ما حدثت أعمال عنف مصاحبة لحالة العصيان المدني».

ورجح الباحث تصاعد هذه التداعيات بظل تزايد التدهور الأمني والوضع الاقتصادي في البلد مع إمكانية حدوث أعمال عنف. واعتبر أنه من المبكر توقع نتائج الحوار في النجاح أو الفشل «لكن المعرقلين الذين ليس من مصلحتهم نجاح الحوار هي قوى قوية ومؤثرة بعضها في داخل السلطة من النظام القديم ومن قوى نافذة في الدولة تخشى أن تخرج نتائج الحوار في غير صالحهم».

وعلى غرار ذلك يرى عضو الكتلة البرلمانية عن مدينة عدن في البرلمان اليمني الدكتور عبد الباري دغيش أن الأمور في الجنوب تسير باتجاه التهدئة. وشدد دغيش على أهمية التعاطي مع المشاكل الموجودة بالجنوب من المنطلقات السلمية وقال «نبدي شديد حزننا على كل الضحايا الذين سقطوا خلال الفترة الماضية ونستنكر وندين كل أعمال العنف».

ودعا جميع الأطراف في الساحة الجنوبية لضبط النفس والتعاطي الإيجابي مع موضوع الحوار الوطني باعتباره الفرصة التاريخية المتوفرة من أجل مناقشة الحلول لأي قضية وبالأخص القضية الجنوبية التي يجب أن تمر عبر بوابة الحوار.

ويأتي الحوار في إطار تنفيذ اتفاق انتقال السلطة والسعي لحل مشكلات البلاد الكبرى مثل القضية الجنوبية وتمرد الحوثيين في الشمال، فضلا عن تعديل الدستور. ميدانيا أفاد تقارير صحافية من اليمن امس بأن دوي انفجارات وتبادلا لإطلاق نار من أسلحة متوسطة سمعت في محيط أحد المعسكرات التابعة للجيش في طريق المطار، جنوب غربي مدينة تعز بجنوبي البلاد. ولم تتضح بعد هوية المهاجمين. وقال الجزيرة نت إن هناك معلومات تتحدث عن أنهم جاؤوا من قبل جبل يسمى المليحة، مشيرة إلى أن هناك مطاردات وقعت بعد الانفجارات.

ولم يعرف ما إذا كان هناك قتلى أو جرحى سقطوا في المواجهات، ورجح مرافقون أن يكون الأمر مرتبطا بالسلاح، مضيفا أن الهدوء عاد بشكل تام إلى المنطقة.

وشهدت المدن اليمنية الكبيرة في الأونة الأخيرة حملة حكومية لجمع السلاح إثر زيادة لافتة في استخدامه بين المدنيين مؤخرا وزيادة نسبة الجرائم التي تستخدم فيها الأسلحة الشخصية.

جانب من تظاهرة للحراك الجنوبي

انفجارات واشتباكات مسلحة بمحيط معسكرات تابعة للجيش في تعز

القدس المحتلة: حكومة نتانياهو الائتلافية ترى النور

القدس المحتلة - «وكالات»: أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو امس الاول انه وقع اتفاق التحالف مع حزب يش عتيد «هناك مستقبل» وحزب البيت اليهودي القومي الديني القريب من المستوطنين، مما يتيح له تقديم تشكيلة حكومته الجديدة. ورحب نتنياهو في بيان باتفاقي الائتلاف اللذين وقعهما تحالف ليكود-إسرائيل بيتنا مع يش عتيد والبيت اليهودي، موضحا أنه سيقدم حكومته إلى الرئيس شمعون بيريز مساء السبت.

وفي وقت سابق، أعلن رئيس البيت اليهودي نفتالي بينيت انه وقع الاتفاق. وكتب على حسابه بموقعي فيسبوك وتويتر «لقد وقعنا. إن الحكومة الثالثة والثلاثين لإسرائيل على الطريق الصحيح».

وبموجب الاتفاق، أسندت إلى حزب البيت اليهودي ثلاث حقائب وزارية أهمها البناء والإسكان، في حين حصل حزب يش عتيد على خمس حقائب أبرزها المالية «سيتولاها زعيم الحزب يائير لابيد» والتربية والتعليم.

كما يحتفظ تحالف الليكود وإسرائيل بيتنا بـ12 حقيبة أهمها الخارجية والدفاع. وبذلك ستضم الغالبية الحكومية المقبلة 68 نائبا من أصل 120.

وقالت وسائل الإعلام الإسرائيلية إن يائير لابيد ونفتالي بينيت تراجعا عن مطلبهما الحصول على لقب نائب رئيس الوزراء، وذلك ما أدى إلى عرقلة الانتهاء من صياغة الاتفاق مساء الخميس.

وكان حزب يش عتيد الذي يتزعمه لابيد أكبر مفاجأة في الانتخابات الإسرائيلية التي جرت يوم 22 يناير الماضي.

وفاز الحزب بـ19 مقعدا ليحل في المرتبة الثانية خلف تحالف ليكود بيتنا اليميني بزعامة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو الذي حصد 31 مقعدا من مقاعد الكنيست البالغة 120 مقعدا.

نتنياهو معلنا حكومته الجديدة